



خالد العتيبي لإنشاء مركز متكامل لخدمة المواطن في الفحيحيل



قدم النائب خالد المونس اقتراحا لإنشاء مركز خدمة مواطن متكامل بمنطقة الفحيحيل بشكل سريع وبمساحة تكفي لاستيعاب المراجعين على أن يقدم المركز خدماته للمواطنين في تلك المنطقة والمناطق الأخرى المجاورة التي تفتقد لوجود مركز خدمة مواطن.

وأضاف المونس في اقتراحه على الرغم من الكثافة السكانية المرتفعة التي تتمتع بها منطقة الفحيحيل باعتبارها منطقة رئيسية تخدم عددا من المناطق المجاورة بمحافظة الأحمدية لكنها تفتقد حتى الآن وجود مركز لخدمة المواطن، ومع توجه وزارة الداخلية وأجهزة الدولة المختلفة لتقديم التسهيلات لخدمة المواطنين في مختلف مناطق الكويت عبر مراكز الخدمة المتكاملة، فمن الضروري إنشاء مركز خدمة متكامل بمنطقة الفحيحيل.

ونص المقترح على ضرورة توافر خدمات وزارة الداخلية بكل إدارتها الحيوية في مركز الخدمة المنتظر بجانب خدمات وزارة العدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية، ومختلف الجهات والوزارات ذات الصلة بالخدمات المباشرة للمواطنين أسوة بأحد مراكز الخدمة التي تقدم خدماتها للجمهور حاليا.

حمد روح الدين للشايح: هل أصدرت رخص بناء لمشروع مدينة المطالع السكنية وجنوب عبدالله المبارك؟



وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح قال في مقدمته: بالإشارة إلى السؤال المرسل لسيادتكم بتاريخ 2021/1/11 برقم KNA 61098 والرد على السؤال بتاريخ 2021/2/23 برقم 28613 من السيد مدير عام بلدية الكويت.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1- هل أصدرت رخص بناء لمشروع مدينة المطالع السكنية وجنوب عبدالله المبارك؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بعدد هذه الرخص التي تم إصدارها حتى تاريخ هذا السؤال، وإذا كانت الإجابة بالنفي فما الموعد المحدد لإصدار رخص البناء؟

2- ما المستندات المطلوبة لإصدار ترخيص البناء؟

مبارك العجمي يقترح زيادة

علاوة المتقاعدين إلى 75 ديناراً



قدم النائب مبارك العجمي اقتراحاً برغبة بزيادة العلاوة للمتقاعدين إلى 75 ديناراً. ونص الاقتراح على ما يلي: نظراً للأهمية الخاصة التي يجب أن توليها الدولة لقطاع المتقاعدين، والتي تعتبر زيادة العلاوة مرة كل سنوات هي الزيادة الوحيدة في معاشهم التقاعدي. ونص الاقتراح على زيادة العلاوة إلى 75 ديناراً.

مرزوق الخليفة يطالب

بتخصيص مركز طبي للعمال

الوافدة في الجهراء



طالب النائب مرزوق الخليفة وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح بتخصيص مركز طبي بمحافظة الجهراء للعمال الوافدة بدلا من مجمع الجهراء الصحي. وبين الخليفة أن مجمع الجهراء الصحي يعاني من الكثافة العالية من المراجعين والإزدحام الشديد اليومي حيث يشمل مراجعة الأسنان ومراجعة الأمراض الجلدية والعيون ومرض السكر بالإضافة لمراجعيه من المرضى يومية.

وتساءل الخليفة أيعقل أن مثل هذا المجمع الصحي المخصص لأهالي الجهراء القديمة أن يضاف لهم فحص العمالة الوافدة لجميع أهالي المحافظة والمناطق المجاورة. وأضاف الخليفة بأنه وجه سؤالاً برلمانياً للوزير عن سبب عدم استغلال مستشفى الجهراء الذي يعتبر صرحاً طبياً مميّزاً لفتح عيادات طبية خدمة أهالي المحافظة وعلى الرغم من افتتاحه برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه.

وأكد الخليفة متابعته وحرصه الشديد على راحة أهالي محافظة الجهراء للإسراع بتخصيص مركز طبي خاص لفحص العمالة الوافدة بعيداً عن المستوصفات والمجمعات الطبية.

علي القطان: هل قام «الخدمة المدنية» بمتابعة قرار دوام 30% من العاملين في الحكومة؟



د. علي القطان

خالف هذا القرار والجهة التي تم توقيع عقوبة عليها أو تم توجيه تنبيه أو إنذار لها للتقيد بما جاء بقرار مجلس الوزراء.

5- هل هناك تمييز في تطبيق القرار على فئات من الموظفين العاملين بأي جهة حكومية بحيث يتم إلزامهم بالدوام الرسمي بصورة مستمرة بينما يحصل غيرهم من الموظفين على إعفاء دائم من الدوام الرسمي في الجهة التابعين لها؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تحديد القطاع الحكومي أو الجهة الإدارية في أي وزارة يقوم مسؤولوها بتمييز المعاملة بين الموظفين دون وضع جدول رسمي لمواعيد الحضور للدوام ومواعيد الإعفاء منه.

6- هل تقوم كل وزارة - أو قطاع حكومي أو جهة إدارية - بتقديم جداول محددة فيه نظام عمل الموظفين في قطاعاتها وإدارتها وتقديم اللديوان؟ أم إن الأمور تجري دون وجود جداول أو معرفة الديوان بمواعيد الدوام ومواعيد الإعفاء لكل موظف حكومي، وإذا كانت الأمور تتم بدون ترتيب وتنسيق ومتابعة من قبل ديوان الخدمة المدنية فكيف يمكن تحقيق العدالة بين الموظفين بهذا الشأن؟

3- هل جميع الوزارات والقطاعات الحكومية والجهات التابعة لها المحددة بقرار مجلس الوزراء التزمّت بتنفيذه؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى تزويدي بكشف بالجهات التي لم تلتزم بهذه النسبة وأسباب عدم التزامها حتى الآن بما قرره مجلس الوزراء.

4- ما التبعات القانونية على الجهة الحكومية المخالفة في تطبيق قرار مجلس الوزراء بالنسب المحددة بما لا يتجاوز 30%؟ وهل تم فعلاً توقيع عقوبة على أي مسؤول امتنع عن تنفيذ هذا القرار؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالعقوبة الواجب تطبيقها على من

وجه النائب د. علي القطان سؤالاً إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، قال في مقدمته: صدر قرار مجلس الوزراء في تاريخ 2021/2/21 يتضمن عدة مقررات إلزامية بشأن كيفية التعامل مع جائحة كورونا المستجد، كان أبرزها «تحديد نسبة عدد العاملين في مزارع العمل الحكومية بما لا يتجاوز 30%، وتتولى كل جهة حكومية تحديد النسبة الملائمة لها بما لا يجاوز هذه الحدود وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة وظروف العمل، وفي حالة الحاجة إلى الزيادة يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية».

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- هل قام ديوان الخدمة المدنية بمتابعة تنفيذ هذا القرار بالنسبة لعدم تجاوز 30% من نسبة العاملين في مزارع العمل الحكومية؟ 2- ما الجهات الحكومية أو القطاعات التابعة لها التي لا يشملها قرار مجلس الوزراء بالنسبة لنسب العاملين في الجهات الحكومية؟ مع تزويدي بقرار ديوان الخدمة المدنية الذي حدد الجهات والقطاعات الحكومية غير الملزومة بهذا القرار.

ممن يبلغون 60 عاماً فما فوق

أسامة الشاهين يقترح إعفاء المسنين وذوي الإعاقة من الحجر المؤسسي



أسامة الشاهين

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحين برغبة في شأن إعفاء المسنين (60 عاماً فما فوق)، وذوي الإعاقة من الحجر المؤسسي والاستعاضة عنه بالحجر المنزلي. قال في اقتراح الأول: لما كان «المسنون» محتاجون إلى تجهيزات خاصة في منازلهم - أماكن النوم ودورات المياه ونظام التغذية - ما لا يتوافر في الحجر «المؤسسي» في فنادق الدولة الذي أعلنت عنه الحكومة أخيراً. وعليه أقدم باقتراح برغبة بإعفاء ذوي الإعاقة - الذين لديهم بطاقات إعفاء صالحة وسارية - من الحجر «المؤسسي» ويستعاض عنه بالحجر «المنزلي» وفق الاشتراطات الصحية.

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحين برغبة في شأن إعفاء المسنين (60 عاماً فما فوق)، وذوي الإعاقة من الحجر المؤسسي والاستعاضة عنه بالحجر المنزلي. قال في اقتراح الأول: لما كان «المسنون» محتاجون إلى تجهيزات خاصة في منازلهم - أماكن النوم ودورات المياه ونظام التغذية - ما لا يتوافر في الحجر «المؤسسي» في فنادق الدولة الذي أعلنت عنه الحكومة أخيراً. وعليه أقدم باقتراح برغبة التالي: إعفاء المسنين (60 عاماً فما فوق) من الحجر «المؤسسي» ويستعاض عنه بالحجر

فايز الجمهور يسأل وزير التربية عن عدد العقود المبرمة دون عرضها على ديوان المحاسبة



فايز الجمهور

وجه النائب فايز الجمهور سؤالاً إلى وزير التربية د. علي المصنف، قال في مقدمته: قامت وزارة التربية بتوقيع عقود تجاوزت قيمتها (3) ملايين دينار قبل عرضها على ديوان المحاسبة وأخذ موافقته المسبقة مخالفاً بذلك القانون رقم (30) لسنة 1964 بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتعديله، وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- عدد العقود المبرمة دون عرضها على ديوان المحاسبة؟ وقيمة كل عقد؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك العقود. 2- ما السبب في مخالفة الوزارة لقانون

وجه النائب فايز الجمهور سؤالاً إلى وزير التربية د. علي المصنف، قال في مقدمته: قامت وزارة التربية بتوقيع عقود تجاوزت قيمتها (3) ملايين دينار قبل عرضها على ديوان المحاسبة وأخذ موافقته المسبقة مخالفاً بذلك القانون رقم (30) لسنة 1964 بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتعديله، وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: 1- عدد العقود المبرمة دون عرضها على ديوان المحاسبة؟ وقيمة كل عقد؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك العقود. 2- ما السبب في مخالفة الوزارة لقانون

إلغاء شرط تزكية الطلب من عضوين عاملين أو من أحد أعضاء الجمعية العمومية

مبارك العرو يقترح تعديل شروط عضوية الأندية الرياضية وتوحيد رسوم الاشتراك

فلا يستقيم القول بتعليق مصير طلب العضوية على تزكيته لعضوين عاملين.

كما أن التطبيق العملي لهذا القانون قد أوضع وكشف عن سيطرة فئة قليلة على مجالس الإدارات بتكثفها وعدم السماح للخارجين عن هذه الكتل بالانضمام إلى الجمعيات العمومية وحجب الأغلبية العظمى من الشباب عن الدخول والانضمام في جمعيات الأندية الرياضية بمختلف نشاطاتها.

وأصبحت لا تسمح بالانضمام للجمعيات العمومية إلا للموالين لها والمتفقين مع سياساتها، وبالتالي خرجت هذه الأندية عن وظيفتها الرئيسية في احتواء الشباب تحت مظلتها وأصبحت أقرب ما يكون إلى الدوائر الخاصة التي لا تسمح بالاقتراب منها أو الدخول إليها إلا للموالين والخاضعين لها. لهذا كان هذا التعديل بغاؤه هذا الشرط والجحف والمخالف لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بالأرجح الاشتراط لقبول العضوية تزكية الطلب من عضوين عاملين أو من أحد أعضاء الجمعية العمومية بصفة عامة، ويصدر قرار من الهيئة العامة للرياضة بحدود قيمة رسوم الاشتراكات للعضوية وتكون هذه الرسوم موحدة لجميع الأندية الرياضية في الأنشطة كافة.



مبارك المطيري

قدم النائب مبارك العرو اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 87 لسنة 2017 في شأن الرياضة بإلغاء شرط تزكية الطلب من عضوين عاملين أو من أحد أعضاء الجمعية العمومية لقبول العضوية لجميع الأندية الرياضية، وتوحيد رسوم الاشتراك.

ونص الاقتراح على ما يلي: (المادة الأولى): يستبدل نص الفقرة الثانية من المادة رقم (27) من القانون المشار إليه بالنص التالي: وتحقيقاً لهذا الهدف فإنه يحق لكل شخص بموجب هذا القانون أن ينضم إلى النادي متى استوفى شروط وإجراءات العضوية التي تحددها الجمعية العمومية للنادي وفقاً لنظامه الأساسي، ولا يجوز أن يشترط لقبول طلبه وجود تزكية من أعضاء الجمعية العمومية، ويصدر قرار من الهيئة العامة للرياضة تحدد فيه رسوم الاشتراكات للعضوية وتكون موحدة لجميع الأندية الرياضية في كافة الأنشطة. (المادة الثانية): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (المادة الثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

إنصاف «الجيش الأبيض» واجب



بقلم: بدر مشاري الحماد نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً) baderalhammad.com

لم يكن مقدراً للطواقم الطبية أن يهنأوا بمكافأة الصفوف الأمامية والتي لم يتم صرفها حتى الآن، حتى جاء رد ديوان الخدمة المدنية لوزارة الصحة والقاضي بعدم إمكانية ترحيل إجازات الأطباء، والذي لاقي امتعاضاً شديداً من قبل كادر الأطباء، كما أصابهم بخيبة أمل كبيرة، وقد برر الديوان رده هذا إلى ما جاء من أحكام في الرسوم بشأن نظام المدنية، والتي تجيز للموظف الاحتفاظ برصيد إجازاته الدورية التي لم ينتفع بها فقط خلال خمس سنوات، فالأطباء الآن أصبحوا بين السندان والمطرقة.

ولا يوجد شك لدى الجميع أن الدور الذي قامت به الأطقم الطبية من جهود جبارة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد بشكل متواصل دون كلل وملل على مدى يزيد على سنة سطرنا فيها أروع الأمثلة في التضحية والوفاء، ولعلنا نستذكر هنا موقف المغفور له بإذن الله تعالى سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي شكر وقدر ابنائه وبناته العاملين ضمن الفرق المكلفة بمواجهة فيروس كورونا المستجد، حيث أكد سموه على أن من يقف في الصفوف الأمامية مقدمين أقصى التضحيات وأجرب أن يحظوا بمظاهر التكريم المعنوي والمادي تقديراً لجهودهم.

لذلك، أرى من الإنصاف أن نحافظ على استحقاقات العاملين بالصفوف الأمامية على قدر جهودهم المميزة في ظل التوجهات السامية بتكريمهم معنوياً ومادياً، وفي رأيي انطلاقاً من خبرتي المتواضعة في مجال الرقابة المالية، فالأمر لا يتطلب إلى تعديل تشريعي على قدر الاهتمام بالدولة التي تنفيذية التي تنصف كادر الأطباء، وأرى أن هناك عدة بدائل في هذا الشأن وهي على النحو التالي مرتبة حسب سهولة إجراءات تنفيذها:

● البديل الأول: بموجب التخويل الممنوح لوزير الصحة بممارسة كل الصلاحيات المقررة لمجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية استناداً للمادة 80 من القانون رقم 7 لسنة 2020 في شأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة، يمكن للوزير إصدار القرارات التنفيذية للحفاظ على استحقاقات الأطباء، فالقانون هنا أعلى مرتبة من المرسوم، وهذا ما يدفع به عدد من المختصين.

● البديل الثاني: تعويض من سيتضرر من عدم ترحيل رصيد إجازاته الدورية مادياً بما يعادل قيمة ما يسقط من رصيد إجازاته بمكافأة مالية نظير عدم تمتعه بإجازة دورية بسبب ظروف جائحة كورونا، وذلك من خلال تفعيل المادة 19 من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية، والتي تجيز لديوان الخدمة المدنية الاقتراح على مجلس الخدمة المدنية بإقرار حوافز مادية وفقاً لما تقتضيه طبيعة العمل في الجهة الحكومية.

● البديل الثالث: إصدار قرار من مجلس الوزراء بموجب اختصاصاته المتعلقة بإصدار القرارات الاستثنائية بشأن المكافآت، وذلك لتعويض من سيتضرر من عدم ترحيل رصيد إجازاته الدورية مادياً نظير عدم تمتعه بإجازة دورية بسبب ظروف جائحة كورونا، علماً بأن المجلس هو من أصدر سابقاً قرار منح مكافآت الصفوف الأمامية.

● البديل الرابع: وهو حل جذري يتمثل بقيام ديوان الخدمة المدنية بطلب تعديل المادة 40 من المرسوم الصادر في 1979/4/4 بشأن نظام الخدمة المدنية، بحيث يسمح بتعويض الموظف عن رصيد إجازاته التي تسقط في حال عدم الاستفادة بها بما لا يتجاوز 90 يوماً طوال فترة خدمته، أسوة بما هو مقرر لبعض الكوادر المالية (ديوان المحاسبة - الهيئة العامة لمكافحة الفساد - وحدة التحريات - الكويتية - جهاز المراقبين الماليين)، بهدف تحقيق العدالة بين موظفي الدولة في هذا الشأن. ختاماً... كلمة شكراً لجيشنا الأبيض لا تكفي لرد العرفان والتقدير لهم على ما بذلوه لحماية أمتنا من هذه الجائحة... ونسأل الله العلي القدير أن يرفع عنا الوباء ويدفع البلاد من سائر بلاد العالمين.

الشركة الكويتية المتحدة للدواجن
KUWAIT UNITED POULTRY CO.

دعوة
حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والحددها لها يوم الاثنين الموافق 2021/03/22 في تمام الساعة 10:00 صباحاً وذلك بمقر إدارة الشركة الكائن بمنطقة الضجيج - قطعة (1) - قسيمة (80) - مقابل شركة كاسكو لخدمات الطيران - لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية. وعلى المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة

مجلس الإدارة